



جمهورية العراق  
وزارة التعليم والبحث العلمي  
جامعة بابل  
الادارة والاقتصاد

## أثر السياسة النقدية على التضخم في العراق خلال الفترة (1998- 2017)

رسالة قدمها الطالبان

يوسف صدام عبدالحسين

ليماء حمزه حسين

الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد / جامعة بابل

وهي جزء من متطلبات نيل درجة البكلوريوس

في الادارة والاقتصاد / قسم العلوم المالية والمصرفية

بإشراف الدكتور

سرمد فاظل عبد الرحيم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿لَوْ أَنْزَلْنَا هَذَا الْقُرْآنَ عَلَى جَبَلٍ لَرَأَيْنَهُ خَاشِعًا  
مُتَّصِدِعًا مِّنْ خَشْيَةِ اللَّهِ وَتِلْكَ الْأَمْثَالُ نَضِيبُهَا لِلنَّاسِ  
لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ صدق الله العظيم

﴿الحش/ ٢١﴾

## الأسماء

باسم الخالق الذي اضاء الكون بنوره البهي وحده اعبد وله وحده السجد خاشعا  
شاكرا لتعمته وفضله علي في اتمام هذا الجهد .

من سهر الليالي ... وظل سندی المولى .. وحمل همي غير مبالي

والدي الغالي

الى ...

الى من اتقلت الجفون شهرا ... وحملت الفوائد ....

جاهدت الايام صبيرا ..... وشغلت البال فكرا .....

رفعت الايادي دعاءا..... وايقنت بالله املا .....

سي الغالية

ى .....

ود المحبة وينابيع الوفاء ..... الى من رافقوني في السراء والضراء ....

وتي واخواتي

شكر  
وإقمار

الحمد لله رب العالمين على لطفه بنا وتوفيقه إيانا على إتمام هذا البحث ونسأله عز وجل إن يزيدنا من الفضل ما إحتجنا ، ومن العلم ما جهلنا ، وان ينفع بهذا البحث طلاب وطالبات كلية الادارة والاقتصاد .

أتقدم بالتقدير والامتنان والعرفان البالغ إلى استاذي الفاضل الدكتور ( سرمد فاضل عبد الرحيم ) على تفضله بالإشراف على هذا البحث ومشاطرتي الجهد بما أتاه الله سبحانه وتعالى من رأي راجح وقلب ملهم ، الأمر الذي جعل لملاحظاته القيمة ابغ الأثر في إعداد البحث بشكله الحالي .

ويقضي واجب الوفاء أن أقدم شكري وامتناني إلى أساتذتي في كلية الادارة والاقتصاد.

## قائمة المحتويات

رقم الصفحة	التفاصيل	التسلسل
ب	آية قرآنية	.١
ج	الإهداء	.٢
د	شكر وتقدير	.٣
هـ	فهرس	.٤
١	المقدمة	.٥
٢	مشكلة البحث، فرضية البحث، أهمية البحث، منهجية البحث، هدف البحث	.٦
١١-٣	المبحث الأول / السياسة النقدية	.٧
١٥-١٢	المبحث الثاني / التضخم	.٨
٢٩-١٦	المبحث الثالث / الجانب التطبيقي	.٩
٣٠	الاستنتاجات	.١
٣١	التوصيات	.١
٤-٣٢	المصادر	.١



التضخم مشكلة اقتصادية تصيب اقتصاديات البلدان النامية او المتقدمة على السواء ، ويزداد تأثير التضخم على اقتصاديات البلدان كلما توافرت البيئة المناسبة لتنامي الضغوط التضخمية في الاقتصاد ، والتي تعتمد على مجموعة من العوامل والمتغيرات التي تساهم في رفع مستويات الاسعار وبالتالي زياد معدلات التضخم.

من هذا المنطلق دفعنا الاهتمام الى البحث والدراسة حول دراسة معدلات التضخم في العراق وماهو دور السياسة النقدية في الحد منه. حيث تم تحليل متغيري سعر الصرف وعرض النقد كنمو كمؤشرين اساسين للسياسية النقدية باعتبارها متغيرات مستقلة ودراسة تأثير كل منها على معدلات التضخم.

لقد مر العراق بظروف اقتصادية قاسية قبل وبعد عام ٢٠٠٣ اثر في اضطراب سعر الصرف . حيث كان العراق يعاني من الحصار الاقتصادي قبل عام ٢٠٠٣ مما اثر سلبا على سعر الصرف والذي كان له تاثير واضح في ارتفاع معدلات التضخم.

اما بعد عام ٢٠٠٣ فقد صاحب سعر الصرف ارتفاعاً نسبياً استقر نوعاً ما بسبب السياسة النقدية التي اتبعتها البنك المركزي والمتمثلة بالمزاد اليومي للدولار الامريكي هذا من جانب ومن جانب اخر هو زيادة معدلات صادرات النفط الخام كون المصدر الرئيسي الذي يعتمد عليه الاقتصاد العراقي في الوقت الحاضر كما تم تحليل معدلات التضخم كون متغير معتمد وقد تم بناء النموذج الانحدار المتعدد لدراسة تأثير كل من سعر الصرف وعرض النقد على معدل التضخم في العراق للفترة من ١٩٩٨ - ٢٠١٧.

يعتبر نموذج الانحدار الخطي المتعدد احد اهم النماذج الرياضية لتمثيل ودراسة تاثير متغيرات مستقلة فاكثر على متغير معتمد ، وبالتالي امكانية التنبؤ بقيمة المتغير المعتمد في المستقبل.

## مشكلة البحث

ان السياسة النقدية لها دور بارز وفعال في الحد من ظاهرة التضخم ، غير ان العراق مر بظروف استثنائية وعقوبات دولية اثرت سلباً في السياسة النقدية وبالتالي التأثير على معدلات التضخم والذي يعتبر من اهم المؤثرات الاقتصادية لمعرفة استقرار وتطور البلد اقتصادياً .

## فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها (ان السياسة النقدية في العراق لها دور مؤثر في التأثير على معدلات التضخم).

## اهمية البحث

ان تحليل مؤشر السياسة النقدية والمتمثلان بسعر الصرف وعرض النقد له اهمية كبيرة في تحليل الواقع الاقتصادي للبلد ، حيث ان للسياسة النقدية دور فعال في الحد من ظاهرة التضخم.

## منهجية البحث

للبحث ثلاث مباحث : الاول تضمن دراسة وعرض السياسة النقدية (سعر الصرف وعرض النقد) واهمية كل منهما وفي المبحث الثاني تم تعريف التضخم وعرض اهم اسبابه ونتائجه اما في المبحث الثالث فقد تضمن الجانب التطبيقي لتحليل كل مؤشر من المؤشرات الاقتصادية على حدة ومن تم بناء الاتموذج القياسي .

## هدف البحث

يهدف البحث الى تحليل ودراسة كا مؤشر من مؤشري السياسة النقدية على حدة والمتمثلة بسعر الصرف وعرض النقد وتحليل التضخم في العراق ، ومن ثم دراسة اثر السياسة النقدية ودور ما في معالجة التضخم.

١-١ مفهوم السياسة النقدية

تعتبر السياسة النقدية إحدى أهم مجالات السياسة الاقتصادية ، التي تتخذ من المعطيات النقدية موضوعاً لتدخلها أخذة بعين الاعتبار علاقة النقود بالنشاط الاقتصادي من جهة، وما يشكله الاستقرار النقدي من مناخ ملائم لممارسة النشاط الاقتصادي من جهة أخرى ويشتمل تطبيق هذه السياسة في مجموعة من الأدوات المختلفة التي تتدرج في وعاء واحد ألا وهو الجهاز المصرفي.

لقد تعددت وتنوعت مفاهيم السياسة النقدية شاتها في ذلك شأن الكثير من المفاهيم الأخرى فقد عرفت السياسة النقدية على

- أنها مجموعة من القرارات والإجراءات التي تتخذها السلطة النقدية للتحكم في عرض النقد بغية تحقيق هدف محدد أو مجموعة أهداف اقتصادية باستخدام الأدوات النقدية المتاحة<sup>(١)</sup>.

- كما يمكن تعريف السياسة النقدية مجموعة الأدوات التي من خلالها تتمكن السلطة النقدية أو البنك المركزي من التأثير على الأوضاع الاقتصادية والنقدية في دولة ما بما ينجم والأهداف الاقتصادية<sup>(٢)</sup>.

- كما عرفت السياسة النقدية بأنها مجموعة الإجراءات التي يقوم بها البنك المركزي للتحكم في كمية عرض النقود في الاقتصاد وذلك باستخدام أدوات وطرق إجرائية مختلفة للتأثير على مستوى الأسعار والنمو الاقتصادي والتحكم بجميع المتغيرات التي تؤثر في الاقتصاد<sup>(٣)</sup>.

٢-١ أدوات السياسة النقدية

وتعتبر أدوات السياسة النقدية عن المعدلات التي تقع تحت التحكم المباشر للسلطة النقدية، بما يمكنها من تعديل مستوياتها للوصول إلى تحقيق الأهداف النهائية وتشمل نوعين من الوسائل ، إلا أن هذه الأخيرة تنبأين من اقتصاد إلى آخر ، إذ تخضع لدرجة التناسق في الجهاز المصرفي وقوة الاقتصاد.

١-٢-١ الأدوات الكمية

١. سياسة معدلات إعادة الخصم : سعر إعادة الخصم هو عبارة عن سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية مقابل إعادة خصم ما لديها من كمبيالات واونذات خزينة مقابل ما يقدمه لهم قروض أو سلف مضمونة بمثل هذه الأوراق واستناداً

(١) عبدالحسين جليل الغالبي ، الصيرفة المركزية (النظرية والسياسات) ط ١ ، ٢٠١٥ ، ص ١٧٢.

(٢) محمود حسين الوادي ، النقود والمصارف ، دار الميسرة - عمان ط ١ ، ٢٠١٠ ، ص ١٧٥.

(٣) عبدالحسين جليل الغالبي ، الصيرفة المركزية (النظرية والسياسات) ط ١ ، ٢٠١٥ ، ص ١٧٢.



الى هذه الوسيلة تستطيع البنوك التجارية الحصول على القروض من البنك المركزي لدعم السيولة النقدية لديهما بسعر خصم معين<sup>(١)</sup>.  
وهناك علاقة بين معدل اعادة الخصم واسعار الفائدة ذا طابع ايجابي في اتجاه واحد وتؤدي زيادة معدلات اعادة الخصم الى خفض حجم النقود في المجتمع ولهذا اتلجا البنوك المركزية عندما تزيد التأثير على تقليص عرض النقود الى دفع معدل اعادة الخصم مما يؤدي الى ارتفاع معدلات الفائدة في الاسواق المالية ومنه عدم تشجيع الاقتراض من البنوك التجارية وبالتالي انخفاض الائتمان ويتم خفض هذه المعدل عن الرغبة في زيادة حجم الائتمان الا ان ماعرفته الانظمة الاقتصادية والنقدية والمالية من تغيرات جعلت هذه الادارة قليلة الجدوى من حيث التأثير خاصة بالنسبة للدول النامية التي تتمتع بمعنى كفاية استثمارية لا يتمتع بمرونه قوية تبعا للمتغيرات في سعر الفائدة اضافة الى هذا فان سعر الفائدة لا يمثل في كثير من المشاريع الاجزاء ضئيلا من تكاليف التمويل وهذا الوجود للتمويل الذاتي .

٢. عمليات السوق المفتوحة : تعني سياسة السوق المفتوحة دخول البنك المركزي للسوق النقدية من اجل تخفيض او زيادة حجم الكتلة النقدية عن طريق انشاء او بيع الاوراق المالية من اسهم وسندات<sup>(٢)</sup> وتعتبر الوسيلة الاكثر شيوعاً واستعمالاً خاصة في الدول النامية.  
يؤدي استخدام هذه الاداة الى تغير حجم النقد المتداول ويؤثر على قدره البنوك التجارية على خلق الائتمان ف شراء السندات العمومية واذونات الخزينة والذهب والاوراق المالية يؤدي الى زيادة النقد المتداول اما في حالة بيعها فيؤدي ذلك الى انخفاض النقد المتداول ومنه ترداد قدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان في حالة بيعها وتخفض في حالة البيع اعتباراً ان عمليات الشراء والبيع تتم للبنوك التجارية وتعتبر هذه الوسيلة الاكثر شيوعاً واستعمالاً خاصة للدول المتقدمة وهي اكثر الانوات فعالية في التأثير على المعروض النقدي<sup>(٣)</sup>.

### ٣. الاحتياطي النقدي القانوني

تعتبر نسبة الاحتياطي النقدي من الأدوات المستخدمة على الائتمان الذي يؤثر في عرض النقود حيث تقوم البنوك بإيداع نسبة معينة من ودائع العملاء لديها في خزائن البنك المركزي<sup>(١)</sup>.

أي أن تقوم البنوك التجارية بتجميد جزء من الودائع لديها على شكل احتياطي سائل لدى البنك المركزي مما يؤدي إلى رفع نسبة الاحتياطي ونسبة السيولة وعندما يهدف الحد من الائتمان لعدم التوسع في عملية خلق النقود وبالتالي الحد من عرضها.

### ٢ - الأدوات النوعية (الكيفية) :

تستخدم الأدوات الكيفية في التحكم في أنواع معينة من القروض وتنظيم الانفاق في وجوه معينة مثل تشجيع القروض الانتاجية دون القروض الاستهلاكية أو تشجيع القروض القصيرة الاجل والحد من القروض الطويلة الاجل وما تدخل السياسة النقدية في قطاعات معينة وانشطة تعاني من عدم الاستقرار وبعض الصعوبات مما يتطلب علاجاً خاصاً باستخدام أدوات نوعية وتستخدم كذلك هذه الأخيرة قصد التأثير على حجم الائتمان الموجه لقطاع أو القطاعات ما من أهمها<sup>(٢)</sup> :

١. تظهير الائتمان : هو إجراء تنظيمي تقوم بموجبه السلطات النقدية بتحديد سقف لتطور

القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية بكيفية إدارية مباشرة وفق نسب محددة خلال العام كان لا يتجاوز ارتفاع مجموع القروض الموزعة نسبة معينة وفي حال الإخلال بهذا الاجراءات تعرض البنوك إلى عقوبات على اعتماد الأسلوب ينبع عن السلطات النقدية إلى التأثير على توزيع القروض في اتجاه القطاعات المعتبرة أكثر حيوية بالنسبة للتنمية أو التي تتطلب موارد مالية كبيرة .

٢. النسبة الدنيا للسيولة: حيث يقوم البنك المركزي بإجبار البنوك التجارية على الاحتفاظ

بنسبة دنيا يتم تحديدها عن طريق بعض الأصول منسوبة إلى بعض مكونات الخصوم وهذا لخوف السلطات النقدية من خطر الأزمات في الاقتراض من قبل البنوك التجارية بسبب أصولها المرتفعة السيولة وهذا يتجمد بعض هذه الأصول في محافظ البنوك التجارية وبذلك يمكن الحد من القدرة على اقتراض القطاع الاقتصادي .

### ٣. الودائع المشروطة من أجل الاستيراد

ينفخ هذا الأسلوب المستوردين إلى إيداع المبلغ اللازم لتسديد ثمن الواردات بصورة ودائع

لدى البنك المركزي لمدة محدودة

#### ٤. قيام البنك المركزي ببعض العمليات المصرفية

تقوم البنوك المركزية بمنافسة البنوك التجارية بادائها لبعض الاعمال المصرفية بصورة دائمة او استثنائية كتقديمها القروض لبعض القطاعات الاساسية في الاقتصاد والتي تتمتع او تعجز البنوك التجارية عن قيامها بذلك.

٥. التأثير والاتقاع الالهي هو وسيلة تستخدمها البنوك المركزية وذلك بطلبها بطرق ودية وغير رسمية من البنوك التجارية تنفيذ سياسة معينة في مجال منح الائتمان ويعتمد نجاح هذا الاسلوب على طبيعة العلاقة القائمة بين التجارية والبنك المركزي وتتوقف فعالية هذه الطريقة على خبرة ومكانه المصرف المركزي ومدى تقبل المصارف التجارية التعامل معه وقتها في اجراءات ومدى قدرة المصرف المركزي على مقاومة الضغوط التي تتعرض لها واتباع سياسة مستقلة في ادارة شؤون التمويل لذا نجد هذ الوسيلة قد حققت من اهدافها في الدول المتقدمة دون الدول المتخلفة حديثة العهد بالنظم المصرفية المتطورة.

#### ٣-١ اهداف السياسة النقدية

السياسة النقدية كاية سياسة اقتصادية اخرى تهدف الى معالجة جملة من الاهداف يهدف صناع القرار الاقتصادي الى تحقيقها وكما يأتي

#### ١. استقرار مستوى الاسعار

ام المدارس الاقتصادية لا تختلف في معالجة التضخم من خلال السياسة النقدية ولكن اختلافها ينصب على درجة الاعتماد عليها لوحدها او الى جانب السياسات النقدية الاخرى واغلب المدارس تؤكد فاعلية السياسة النقدية في التأثير على مستويات الاسعار وعلى مدى استقرارها فالكينزية لا تنكر ذلك عكس النقودية التي تعد عرض النقد هو المؤثر المهم ونظرية التوقعات الرشيدة تؤيد الفكرة وتدعم ايضا زيادة عرض النقد بمعدل ثابت للحصول على الاستقرار<sup>(١)</sup>.

#### ٢. تحقيق مستوى عال من الاستخدام

لم يفكر الكلاسيك بوجود البطالة لان اليه الاجور والاسعار في تحليلهم كانت كفيلة بضمان التوظيف الكامل الذي كان جزءاً لا يتجزأ من التوازن الاقتصادي الكلاسيكي ولكن المدرسة الكينزية كانت تتخذ هذا التوازن حتى تحت مستوى الاستخدام الكامل وتقبل بنسبة من البطالة يمكن اللجوء في احد معالجتها الى السياسة النقدية عن طريق رفع مستوى الاجور النقدية التي تمثل دخولاً لا تنفع الطلب الكلي نحو زيادة مما يرفع من نسبة



تساهم السياسة النقدية من خلال رقابتها على حجم الائتمان وكلفته في دفع عجلة النمو الاقتصادي الذي يعني زيادة مستمرة في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي للبلد ويستطيع البنك المركزي احداث تغييرات في الحجم الاحتياطات الكلية للبنوك التجارية وقدرتها في خلق الائتمان والتاثير على حجم الائتمان فالسياسة النقدية التوسعية تستطيع الابقاء على سعر الفائدة منخفضاً مما يشجع على زيادة الطلب على الائتمان والاستثمار والنمو الاقتصادي<sup>(1)</sup>.

#### 4. تحسين ميزان المدفوعات وتحقيق استقرار سعر الصرف

السياسة النقدية يمكن ان تعدل حالة الخلل في ميزان المدفوعات ففي حالة العجز يمكن للبنك المركزي ان يرفع سعر اعادة الخصم مما يشجع رؤوس الاموال القصيرة الاجل بالتدفق للداخل مؤدية الى موازنة ميزان المدفوعات وكذلك فان الطريق الاخر يأتي من تغيير الاسعار الداخلية التي مستخفض والتي تؤدي الى زيادة حجم الصادرات والذي يؤدي الى النتيجة نفسها او قد يجتمع الاثران معا لازالة العجز عن ميزان المدفوعات وهذا التاثير ياخذ مداه بتوازن ميزان المدفوعات عندما يكون سعر الصرف ثابتا اما في حالة كون سعر الصرف مرنا فانه سيكون هو المسؤول عن توازن ميزان المدفوعات وستؤثر السياسة النقدية على سعر الصرف فعند رفع سعر اعادة الخصم سيزيد من الطلب على العملة المحلية الناجم عن التدفق الداخل لرؤوس الاموال مما يرفع من قيمتها بعد ان كانت منخفضة وسيولد في زيادة الصادرات ايضا طلب على العملة المحلية مما يرفع من قيمتها.

#### 1-4 وظائف السياسة النقدية<sup>(2)</sup>

1. تحقيق التوظيف الكامل لعناصر الانتاج
2. تحقيق النمو الاقتصادي وما يرافقه من زيادة في الدخل القومي
3. المحافظة على استقرار الاسعار
4. المحافظة على استقرار الاجور
5. المحافظة على قيمة النقود وقوتها الشرائية
6. علاج بعض الازمات الاقتصادية كالتضخم والكساد

#### 5 مفهوم سعر الصرف

يبدو سعر الصرف كأحد اهم الموضوعات الاساسية في العلاقات المالية الدولية حيث يرتبط بكافة المعاملات الاقتصادية وبالذات في ظل التوجه نحو التحرير الاقتصادي وانتقال رؤوس الاموال بين الدول في اطار التوجهات التي تمليها العولمة .



يبدو سعر الصرف كأحد أهم الموضوعات الأساسية في العلاقات المالية الدولية حيث يرتبط بكافة المعاملات الاقتصادية وبالذات في ظل التوجه نحو التحرير الاقتصادي وانتقال رؤوس الأموال بين الدول في إطار التوجهات التي تميلها العولمة .

تتبع أهمية سعر الصرف باعتباره حلقة ربط بين الاقتصاديات الدولية وتبرز الحاجة إليه من حاجة الاقتصاد الوطني لأي بلد إلى العملات الأجنبية باعتبارها مصدراً للاحتياجات الدولية ولذا استعمالها في تمويل الوردات وسداد الالتزامات تجاه العالم الخارجي.

ويمكن إعطاء تعريف عام ومختصر لسعر الصرف

هو السعر الذي يتم من خلاله عملية تبادل عملة بعملية أي أنها أداة التسوية الخاصة بالمعاملات الدولية فضاء أي سلامة لا يتم بالعمل - المحلية وإنما تحديد قيمتها بالنسبة للعملات الأجنبية.

## ٦ أنواع سعر الصرف

١. سعر الصرف الاسمي المتمثل بـ (عدد الوحدات من العملة الوطنية التي يستلزم دفعها لشراء وحدة من العملة الأجنبية)<sup>(١)</sup> ويعني أن هذا السعر هو مقياس لقيمة عملة أحد البلدان التي يمكن استبدالها بقيمة عملة بلد آخر وهذا السعر هو سعر العملة الجاري ويتم تحديده وفقاً للطلب والعرض على العملة في سوق الصرف مع الأخذ بالاعتبار نوع نظام الصرف المتبع في البلد.

## ٢. سعر الصرف الحقيقي

وهو عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية<sup>(٢)</sup> أي أنه يعكس المقدار الحقيقي لانخفاض أو ارتفاع في سعر عملة البلد ومدى قوتها الشرائية ويعرف الصرف الحقيقي لا يستخدم للتعامل في الأسواق بل يستخدم في عملية التحليل الاقتصادي.

## ٣. سعر الصرف الاسمي الفعال

هو عبارة عن (متوسط حسابي موزون لأسعار الصرف الثنائية بين عملة الدولة المحلية وعدد من العملات الأجنبية)<sup>(٣)</sup> وبخصوص الأوزان تستخدم الحصص النسبية للتجارة الخارجية كأوزان لتعكس الأهمية النسبية للشركاء التجاريين الرئيسيين ويدل هذا المؤشر

على مدى تطور العملة للبلد وإلى مجموعة من العملات وأيضا لتغيير القيمة الاسمية

لمسلسلة ثابتة من العملات نتيجة لتحركات سعر الصرف الاسمي<sup>(٤)</sup>

في ظل افتراض سوق صرف حر خالي من التأثيرات الحكومية (السلطة النقدية) وعدم تدخلها في السوق لتأثير على قيمة العملة فإن سعر الصرف لعملة ما يتحدد في سوق الصرف الاجنبي وفق اليه السوق ومن خلال قوى الطلب والعرض فيه.

### ١. الطلب على الصرف الاجنبي

يتألف الطلب على الصرف الاجنبي من طرف المقيمين على السلع والخدمات او الاسهم والاصول من الخارج اي (نحن نحتاج للصرف اجنبي) حين تشتري سلعة ، او خدمات ، اصول اجنبية ويمثل الجانب المدين في المدفوعات ونحني الطلب على الصرف الاجنبي والذي يبين العلاقة العكسية بين سعر الصرف وكمية المطلوب من الصرف الاجنبي الذي يشير الى الميل السالب اذا ان الارتفاع في سعر الصرف العملة المحلية يعني ان الدولة الاجنبية التي تستورد تصبح مجبرة لدفع وحدات نقدية اكثر للحصول على السلع المستوردة وبالتالي تعزف عن الاستيراد من هذه الدولة مما يقلل على الطلب من عملتها المحلية.

### ٢. عرض الصرف الاجنبي

عرض العملات الاجنبية يمثل الجانب الدائن في ميزان المدفوعات وهذا العرض هو في الحقيقة مشتق من الطلب على السلع الاجنبية منحنا عرض الصرف بوضوح (العلاقة الموجبة بين سعر الصرف وبين الكمية المعروضة من الصرف الاجنبي)<sup>(١)</sup> وتكون العلاقة بينهما طردية (موجبة) فالسعر المرتفع للعملة المحلية يجعل من الاستيرادات رخيصة الثمن والذي يدفع باتجاه زيادة عرض العملة المحلية وشراء الصرف الاجنبي لتسديد ثمن الاستيرادات.

### ٣. سعر الصرف التوازني :

ان الذي يحدد وضع التوازن لسعر صرف عملية ما في السوق هو قوى العرض والطلب لما سعر الصرف التوازني ( وهو ذلك السعر الذي تتكافأ عنده الكمية المطلوبة من عملة معينة مع الكمية المعروضة من هذه العملة)<sup>(٢)</sup> اي عند سعر الصرف التوازني لكمية المطلوبة تساوي الكمية المعروضة كما ان عرض الصرف والطلب عليه يتفاعلان في سوق الصرف الاجنبي ( قوى السوق تدفع بسعر الصرف الاجنبي هبوطاً وارتفاعاً

لتوازن ما بين تكلفات وتصريفات العملة وسوف يستقر السعر عند مستوى توازن سعر  
الصرف الاجنبي الذي يتساوى عند بيع العملة طوعاً مع شرائها طوعاً<sup>(١)</sup>

#### ٨-١ مفهوم عرض النقد ومكوناته

لقد فرضت عملية التطور الاقتصادي في المجتمعات بخاصة في ظل انتشار التخصص  
وتقسيم العمل الى التفكير في ايجاد وسيط في المبادلات السلمية والخدمية ، فكان هذا  
الوسيط متمثلاً في شيء تمت تسميته بـ ( النقود ) التي يمكن تعريفها بانها ( كل شيء يستخدم  
وسيلة مبادلة ومقياس للقيم ومستودع للثروة ووسيلة لستوية المدفوعات الاجلة )  
وهذا التعريف مستمد من الوظائف الاساسية للنقود. ولم تظهر النقود في بادئ الامر  
بالشكل الذي نراه عليه اليوم. فقد مرت باطوار مختلفة انت الى وجود اشكال مختلفة لها  
ومن تم انواع مختلفة كانت اولها النقود (السلمية - المعدنية) وثانيهما النقود الورقية  
وثالثهما النقود الائتمانية ورابعهما النقود الالكترونية فضلاً عن اشباه النقود<sup>(٢)</sup>.  
وعلى اساس ما تقدم درج الاقتصاديين على وجود تعاريف عديدة لعرض النقود تبدأ  
بالمعنى الضيق ومن ثم عرض النقود بالمعنى الواسع ومن ثم عرض النقود بالمعنى  
الواسع.

#### ٩-١ عرض النقد بالمعنى الضيق ( $M_1$ ).

يتمثل هذا النوع بمجموع وسائل الدفع المتداولة في بلد ما خلال فترة زمنية معينة ، يستند  
الى وظيفة النقود بوصفة وسيلة مبادلة ، وبطلق عليه الكتلة النقدية. وقد ساد هذا النوع  
قبل ثمانينات القرن العشرين ، ويشمل هذا النوع النقود القانونية الصادرة من البنك  
المركزي (العملة بالتداول خارج الجهاز المصرفي ولدى الجمهور التي تتكون من  
الاوراق النقدية والمسكوكات المساعدة)، ويضاف اليها نقود الودائع القابلة للسحب عليها  
بالشيكات<sup>(٣)</sup> اي الودائع الجارية (تحت الطلب) والتي تخلفها المصارف التجارية وبذلك  
يكون عرق النقد بمعنى الضيق يساوي صافي العملة بالتداول (الورقية والمعدنية) نقود  
الودائع

ويعد عرض النقد بالمعنى الضيق هو المناسب لتحديد عرض النقود لان يشمل (صافي  
العملة بالتداول والودائع الجارية) والذي يستخدم في الانفاق الفوري لما الودائع لاجل  
وودائع التوفير فهي ليست جزء من عرض النقد لانه ليست مقبولة للدفع الا بعد تحويلها  
الى عملة او ودائع جارية<sup>(٤)</sup>.



ولذلك فان عرض النقود بالمعنى الضيق يتاثر في الاصدار النقدي للبنك المركزي والجمهور وكذلك المصارف التجارية .

١٠- عرض النقد بالمعنى الواسع ( $M_2$ ).

ويمثل هذا النوع بـ ( $M_1$ ) ويضاف اليه الودائع لاجل وودائع التوفير والتي تسمى باشباه النقود التي يمكن تحويلها الى نقود سائلة بسرعة وباقل خسارة وبذلك يكون عرض النقود بالمعنى الواسع يساوي<sup>(١)</sup>.

(العملة بالتداول + الودائع الجارية + الودائع لاجل + وودائع التوفير)

$$M_2 = C + DD + TD + SD \text{ اي ان}$$

ويعد عرض النقد بالمعنى الواسع ( $M_2$ ) اكثر دقة من ناحية علاقته بالدخل القومي وايضا يمكن استخدامه كوسيلة للرقابة على السيولة من قبل السلطة النقدية عادة يزداد عرض النقد ( $M_2$ ) كلما زاد الاصدار النقدي (العملة بالتداول) وازدادت النقود الائتمانية التي تخلفها المصارف التجارية. وكذلك كلما زاد التفضيل النقدي للافراد على شكل وودائع لاجل وتوفير.

١١- عرض النقد بالمعنى الاوسع ( $M_3$ ).

ظهر هذا النوع بعد ظهور المؤسسات المالية الوسيطة غير المصارف التجارية ، كمصارف الاكخار وصناديق الاستثمار التي تقدم خدمات مالية ومصرفية الى الجمهور والتي تصنف كموجودات مالية جديدة تتمتع بخاصية مستودع للقيمة كالسندات والاوراق الحكومية كاصول بديلة للسيولة ، بمعنى ان اضافة هذه السندات والاوراق المالية الى عرض النقد بالمعنى الواسع يتكون عرض النقد بالمعنى الاوسع.



1. د. احمد مصطفى ، د. سمير محمد السيد حسن السياسات النقدية والبيد الدولي لليورو ، مؤسسة شباب الجامعة ، مصر ، 2000.
2. د. اسماعيل عبد الرحمن ، مفاهيم اساسية في علم الاقتصاد الكلي ، عمان ، الاردن ، الطبعة الاولى ، 1999.
3. د. بلفروز بن علي ، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية ديوان المطبوعات الجامعية ، 2003.
4. د. طاهر فاضل البياتي ، ميرال روجي سمارة ، دار وائل للنشر ، عمان المطبعة الاولى ، 2013 .
5. جوزيف دانيلز وديف فانهوز ، اقتصاديات النقود والتمويل الدولي ، دار المريخ للنشر ، المملكة العربية السعودية ، 2001 .
6. د. عباس كاظم الدعمي ، السياسات النقدية والمالية واداء سوق الاوراق المالية ، دار صفاء للنشر ، عمان ، الاردن ، 2010 .
7. د. عبد المجيد قنري ، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية ، ديوان المطبوعات الجامعية .
8. د. عبد المجيد قنري ، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2003.
9. د. عدنان مناتي صالح ، النقود والمصارف ، مطبعة الكتاب ، بغداد 2013 . الطبعة الثانية .
10. د. نبيل الروبي ، نظرية التضخم ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، الاسكندرية ، 1984.
11. د. عوض فاضل الدليمي ، النقود والبنوك ، جامعة بغداد ، 1990 .
12. سامويلسون وويليم ، د نورس هاوس ، ص 696 ، 2006 الاقتصاد ، ترجمة هاشم عبدالله مواجد ، الطبعة الثانية ، الاهلية للنشر والتوزيع المملكة العربية الهاشمية ، عمان .
13. د. ضياء مجيد الموسوي ، الاقتصاد النقدي ، دار الفكر الجزائر ، 1993 .

- 14- عبدالصين جليل الغالبي ، الصيرفة المركزية (النظرية والسياسات) .
- 15- عبدالصين جليل الغالبي ، الصيرفة المركزية (النظرية والسياسات) ط1 ، 2015 .
- 16- عبدالمنعم السيد علي وهيل الجنابي ، علاقات النقدية الدولية ، دار الكتب للطباعة والنشر الموصل ، 1992 .
- 19- علي توفيق الصادق ، القدرة التنافسية للاقتصادات العربية في الاسواق المالية صندوق النقد العربي .
- 20- علي محمود شلهوب ، شؤون النقود واعمال البنوك ، شعاع للنشر والعلوم سوريا ، حلب ، 2007..
- 21- غازي صالح الطائي ، الاقتصاد الدولي .
- 22- غازي صالح الطائي ، الاقتصاد الدولي ، دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل العراق .
- 23- مايكل ايدجمان ، الاقتصاد الكلي ، ترجمة محمد ابراهيم منصور ، دار المريخ للنشر - الرياض ، 1998 .
- 24- مجدي عبدالفتاح سليمان ، المصدر السابق .
- 25- مجدي عبدالفتاح سليمان ، علاج التضخم والركود الاقتصادي في الاسلام ، دار غريب ، القاهرة ، 2002 .
- 26- محمود حسين الوادي ، النقود والمصارف ، دار الميسرة - عمان ط1 ، 2010 .
- 27- محمود حسين الوادي وآخرون ، النقود والمصارف ، دار المسيرة ، عمان .
- 28- منى يونس حسين ، التوازن الكلي من خلال ارتباط سعر الصرف بالتضخم ، مكتبة الفتح ، بغداد ، 2007 .
- 29- منى يونس حسين ، التوازن الكلي من خلال ارتباط سعر الصرف بالتضخم ، مكتبة الفتح ، بغداد ، 2007 .
- 30- منى يونس حسين ، مصدر سابق .

33. T.T. Sethi, Monetary Economics (New - Delhi and company LTD. 1996) p.44
34. Thomas mayer and other , Money , Banking and Economy, (New- york: ww.norton and company 1984) P.168